

# أزمة الدولار وانخفاض قيمة الجنيه المصري



مركز هردو  
لدعم التعبير الرقمي  
**HRDO CENTER**  
To Support the Digital Expression

# أزمة الدولار

وانخفاض قيمة الجنيه المصري

# أزمة الدولار وانخفاض قيمة الجنية



## مركز هردو

لدعم التعبير الرقمي  
[www.hrdoegypt.org](http://www.hrdoegypt.org)  
[info@hrdoegypt.org](mailto:info@hrdoegypt.org)



المعرفة وتداول المعلومات مركز هردو مع حق الجمهور في

إصدارات المركز منشور [برخصة المشاع الإبداعي المنسوب للمصدر - لغير الأغراض الربحية،  
الإصدار ٣.٠ غير الموطنة](#)

## المحتويات

٥	مقدمة
٦	أسباب نقص الدولار
٦	١- انخفاض الصادرات
٨	٢- عجز القطاع السياحي
١٠	٣- عائدات قناة السويس وقناة السويس الجديدة
١١	٤- تراجع تحويلات المصريين بالخارج
١٢	٥- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة
١٣	مقترحات الخروج من الأزمة
١٤	مراجع

## مقدمة

في الوقت الذي يستقبل فيه المصريون الوعود اللانهائية عن التنمية وتحسن معدلات الاقتصاد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي للمواطنين ودعم الشباب ودعم المشروعات الصغيرة وما إلى ذلك، وفي الوقت الذي اكتسب فيه النظام المصري الحالي ثقة المصريين مقابل وعود تحسن أحوالهم المادية وضبط الأمن والعلاقات الخارجية في إطار زيادة معدلات الاستقرار الداخلي والخارجي بما يحقق تنمية اقتصادية سريعة وشاملة و ينقذ مصر من حالة الانهيار الاقتصادي التي تلت أحداث يناير ٢٠١١، في ظل انتظار تحقق تلك الوعود استيقظ المواطنون على خبر انخفاض قيمة الجنيه المصري مقابل الدولار وعود البنك المركزي بالحفاظ على الحد الأقصى لارتفاع الدولار عند ٩ جنيهات مصرية مقابل كل دولار.

لا يفهم المواطنون البسطاء ما تعنيه تلك الأرقام تحديداً، لكنهم يعنون جيداً أنه مؤشر انهيار وتدهور أحوالهم المادية وركود الأسواق التجارية وارتفاع أسعار السلع وكل تلك المتلازمات التي تعود المصريون على تبعيتها لارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري.

لذلك يقدم مركز هردو هذا التقرير الذي يحتوي مجموعة من الإجابات حول أزمة ارتفاع سعر الدولار مقابل انخفاض قيمة الجنيه المصري وما يترتب على ذلك ومقترحات الخروج من الأزمة.

## أسباب نقص الدولار:

لم تتفجر تلك الأزمة الاقتصادية بين عشية وضحاها، بل تراكمت مجموعة من الأسباب والتداعيات جعلت خبراء الاقتصاد يتوقعون منذ عام مضى صعود ارتفاع سعر الدولار مقابل الجنيه المصري وسنعرض لأهم تلك الأسباب:

### ١- انخفاض الصادرات

تراجعت الصادرات المصرية في الخمسة أشهر الأولى من ٢٠١٥ بمعدل ٢٠% مقارنة بالفترة المماثلة من ٢٠١٤، والتي أرجع المسؤولون أسباب هذا التراجع إلى المشاكل الأمنية أو حالة الركود التجاري العالمي، وأيضاً إلى تراجع استيراد دول الخليج للسلع المصرية بعد انخفاض أسعار النفط العالمية.

يشير موقع Trade Map، الذي يضم أكبر قاعدة بيانات عن التجارة الدولية، أن عام ٢٠١٤ (بداية انخفاض أسعار النفط) شهد تراجعاً في معدلات استيراد ثلاث من دول الخليج عن عام ٢٠١٣ وهم السعودية بنسبة تراجع ٦,٧٥% والإمارات بنسبة ٢,٩٢% وعمان بنسبة ١٤,٧%، كما يشير إلى تراجع معدلات استيراد عمان من مصر تحديداً عام ٢٠١٤ بنسبة انخفاض ١١,٦% عن عام ٢٠١٣، إلا أن الموقع لم يعرض بعد أي إحصائيات عن واردات الخليج من مصر تحديداً في عام ٢٠١٥.

ولا يمكننا بأي حال إرجاع انخفاض الصادرات المصرية إلى التقلبات السياسيّة والأمنيّة والاقتصاديّة في الدول العربيّة، لأنّ الدول العربيّة ليست أكبر الدول المستوردة من مصر، وإنما تأتي أوروبا والولايات المتّحدة الأميركيّة في المرتبة الأولى.

وبالبحث عن معدّلات تصدير الموادّ غير البتروليّة المصريّة سنويّاً يتضح أن التراجع ظاهرة شبه سنويّة منذ عام ٢٠١٢ الذي سجّل إجماليّ الصادرات غير البتروليّة فيه ٢١ مليار دولار مقارنة بـ ٢٢,٣ مليار دولار في عام ٢٠١١، ممّا يمثّل تراجعاً بنسبة ٥,٨%، على الرغم ممّا شهده عام ٢٠١١ من اضطرابات أمنيّة في معظم البلاد العربيّة مع انطلاق ثورات الربيع العربيّ.

كما شهد عام ٢٠١٣ انخفاضاً عاماً على مستوى الصادرات البتروليّة وغير البتروليّة بمعدّل ٣,٤٤٨%، وشهدت الصادرات غير البتروليّة انخفاضاً أخيراً في عام ٢٠١٤ بمعدّل ٤,٨%، عندما وصلت إلى حوالي ٢٠ مليار دولار مقارنة بـ ٢١ مليار لعام ٢٠١٣.

ولا يخفى وجود تدهور في ترويج المنتج المصري ونقله، بسبب الإهمال الحكومي في مؤسسات الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير، وإن هناك تدهوراً في خطوط النقل التجاري البري والبحري والجوي بين مصر ودول العالم، مما يؤدي إلى تأخر البضائع المصرية وتلف بعضها، خصوصاً المنتجات الغذائية.

تشهد مصر منذ نهاية عام ٢٠١٤ أزمة في توافر وقود الغاز الطبيعي الذي تعتمد عليه النسبة الأغلب من المصانع، مما أدى إلى تعطل الإنتاج. وتمثل المواد الخام حوالي ٨% فقط من صادرات مصر، وفقاً لإحصاءات مصلحة الجمارك لعام ٢٠١١، وقد عرقلت أزمة الوقود المصانع التي تنتج نسبة كبيرة من الصادرات المصرية، وهو ما اعتبره بعض اساتذة الاقتصاد السبب الأهم في تراجع الصادرات، حيث توقّف على سبيل المثال بعض مصانع الأسمدة عن العمل في شكل تام في الوقت الذي تعتبر الأسمدة من أهم الصادرات المصرية الغير بترولية، وأنت في المرتبة الثالثة عام ٢٠١٣ بنسبة ٥,٦٤% من إجمالي التصدير الغير بترولي، وفقاً لإحصاءات Trade Map، الذي أشار إلى تراجعها بنسبة ٣٧,٤٠% عام ٢٠١٤ مع بداية أزمة الوقود المستمرة حتى الآن.

أيضاً في ٢٠١٤ أعلنت وزارة التجارة والصناعة عن حظر تصدير عدد من مواد الخام المصرية، وهي الفلسبار والكوارتز والتلك والمنجنيز، مع فرض رسوم إضافية على تصدير الرخام والجرانيت الخام بقيمة ٢٠٠ جنيه لكل طن و٥٠ جنيه لكل طن من الرمال المصدرة. ووصف مالك إحدى شركات الاستيراد والتصدير في مصر، القيود بأنها شديدة الصعوبة وأنها قضت على تصدير تلك الخامات إلى الخارج بنسبة كبيرة حتى على مستوى الرخام والجرانيت اللذين لم يتم حظر تصديرهما تماماً، مشيراً إلى أن الرسوم الجديدة تمثل زيادة ١٢,٥% على السعر المعتاد لخام الرخام، مما يدفع العديد من المشتريين في الخارج إلى الشراء من دول أخرى مثل تركيا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال وإيران.

وتشير إحصائيات Trade Map إلى تراجع تصدير الرخام المصري في عام ٢٠١٤ عن ٢٠١٣ بنسبة ٦١,١٤% وتراجع تصدير الجرانيت بنسبة ٣٠,٥٦% في عام ٢٠١٤ مقارنة بـ ٢٠١٣، فيما لا تمثل الخامات الأربعة، المحظور تصديرها تماماً، نسبة كبيرة من الصادرات المصرية، حيث أن إجمالي قيمة تصديرها بلغت ١٧,٨٤ مليون دولار في عام ٢٠١٤، وهو ما يمثل ٠,٠٩% من إجمالي الصادرات الغير بترولية، وهو ما أخاف العاملين في تصدير الخام المصري من الاستمرار في نشاطهم وقتاً أطول، لأنه ربما يعتبر مؤشراً على اتجاه الدولة إلى استغلال الخامات في الصناعة بدلاً من تصديرها. وهنا، تجدر الإشارة إلى أنه من المرتقب أن تحظر اللائحة التنفيذية لقانون التعدين الجديد، الصادر في ديسمبر ٢٠١٤، تصدير الخامات المعدنية تماماً. كما لم يقتصر الأمر على المعادن، حيث قررت وزارة التجارة حظر تصدير الأرز ابتداءً من ٣١ أغسطس ٢٠١٥.

ايضا شهدت حالة شركات الاستيراد والتصدير المصرية مؤخرًا تدهورًا نسبيًا بسبب قرار البنك المركزي في ٤ شباط/فبراير ٢٠١٥ تقييد إيداعات الأفراد والشركات بالدولار في البنوك المصرية بـ ١٠ آلاف دولار يوميًا، وبتحديد أقصى ٥٠ ألف دولار شهريًا، مما لا يغطي المبالغ التي يجب على المستورد المصري تحويلها إلى المصدر الأجنبي.

وكان الهدف من ذلك الإجراء تخفيض الطلب على الدولار لخفض سعره في السوق السوداء، إلا أنه أيضاً صعب عملية الاستيراد.

التعقيدات التي أصابت عملية الاستيراد بسبب قيود إيداع الدولار ربما أثرت على سيولة العاملين في الاستيراد وأرباحهم في شكل أثر بالتبعية أيضاً على نشاطهم في التصدير، حيث أن العديد منهم يعملون في المجالين معاً (الاستيراد والتصدير).

ولا مانع من العمل لخلق قيمة مضافة للصادرات المصرية عن طريق استغلال الخام في الصناعة بدلاً من تصديره، لكن يجب ان يتم ذلك ضمن اعتبار أزمة الاقتصاد المصري، مثل التراجع السنوي المعتاد للصادرات، أزمة الطاقة، والصراع بين أجهزة الدولة وبين السوق السوداء للدولار.

## ٢ - عجز القطاع السياحي

الاقتصاد المصري بالأساس اقتصاد ريعي، يعد قطاع السياحة فيه من أهم مصادر النقد الأجنبي، واعتبر الكثيرون عجز وتدهور قطاع السياحة سبب رئيسي في النقص الحاد في النقد الأجنبي وتقدر خسائر ذلك القطاع الحيوي من ٨٠٠ مليون دولار إلى مليار دولار في الشهر الواحد خاصة بعد تحطم الطائرة الروسية في شرم الشيخ مؤخرًا وقيام عدد من الدول الأوروبية بإطلاق تحذيرات إلى مواطنيها بعدم القدوم إلى مصر في الفترة الراهنة وهو ما أدى إلى حدوث خسائر فادحة لذلك القطاع الحيوي.

أعلن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء تراجع عدد السائحين الوافدين من كافة دول العالم إلى مصر خلال شهر يناير ٢٠١٦؛ ليبلغ ٣٦٣,٥ ألف سائح مقابل ٦٧٧,٥ ألف سائح خلال يناير ٢٠١٥، أي بنسبة انخفاض ٤٦,٣%، مرجعا السبب إلى انخفاض أعداد السائحين الوافدين من روسيا الاتحادية.

وقال في بيان، إن أوروبا الغربية سجلت أكثر المناطق إيفاداً للسائحين خلال يناير ٢٠١٦ بنسبة ٣٥,٢%، وكانت ألمانيا أكثر الدول إيفادا بنسبة ٤١,٢% من إجمالي



السائحين الوافدين من أوروبا الغربية، تليها منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٢٨,٦%، وكانت السعودية أكثر الدول إيفادا بنسبة ٣٣,٨% من إجمالي السائحين الوافدين من الشرق الأوسط، ثم أوروبا الشرقية بنسبة ١٤,٨%، وكانت أوكرانيا أكثر الدول إيفادا بنسبة ٦٣,٨% من إجمالي السائحين الوافدين من أوروبا الشرقية، فيما بلغت نسبة السائحين الوافدين من باقي العالم (أفريقيا، وآسيا، والأميركتين، ودول أخرى) ٢١,٤% .

وبلغ عدد السائحين المغادرين ٤١٤,١ ألف سائح خلال يناير ٢٠١٦ مقابل ٧٤٠,٩ ألف سائح خلال الفترة المماثلة من عام ٢٠١٥، أي بنسبة انخفاض ٤٤,١%.

وكشف الجهاز إلى أن عدد الليالي السياحية التي قضاها السائحون المغادرون بلغ ٢,٦ مليون ليلة خلال شهر يناير ٢٠١٦ مقابل ٦,٨ مليون ليلة خلال نفس الشهر من عام ٢٠١٥، أي بنسبة انخفاض ٦٢,٥%، بسبب انخفاض ليالي سائحي روسيا الاتحادية بنسبة ٩٩,٠%، وكان لأوروبا الغربية النصيب الأكبر في عدد الليالي بنسبة ٣٩,٢%، وكانت ألمانيا أكثر الدول في عدد الليالي السياحية بنسبة ٤٤,٢% من إجمالي عدد الليالي السياحية لأوروبا الغربية، تليها منطقة الشرق الأوسط بنسبة ٣٣,٣%.

وتعد السعودية أكثر الدول في عدد الليالي السياحية بنسبة ٣٥,١% من إجمالي عدد الليالي السياحية للشرق الأوسط، ثم أوروبا الشرقية بنسبة ٩,٣%، وكانت أوكرانيا أكثر الدول في عدد الليالي السياحية بنسبة ٥٨,٨% من إجمالي عدد الليالي السياحية لأوروبا الشرقية.

كما ان عدد السائحين الوافدين من الدول العربية بلغ ١٢٣,٧ ألف سائح خلال يناير ٢٠١٦ مقابل ١٢٨,٨ ألف سائح خلال الشهر ذاته من عام ٢٠١٥، أي بنسبة انخفاض ٤,٠%، وبنسبة قدرها ٣٤,٠% من إجمالي أعداد السائحين.

وقد كشفت الدكتورة عادل رجب، المستشار الاقتصادي لوزير السياحة، عن انخفاض حجم إيرادات السياحة في شهر ديسمبر ٢٠١٥ لـ ١٧٥ مليون دولار، بنسبة تصل ٥٢% مقارنة بإيرادات شهر يناير ٢٠١٥، والتي بلغت ٥٠٠ مليون دولار.

وأرجعت سبب انخفاض الإيرادات، لحادث الطائرة الروسية، وتعليق عدد من الدول الأوروبية رحلاتها لمدينة شرم الشيخ، مما تسبب في انحسار الحركة السياحية الوافدة لمصر.

وقالت إن معدل إيرادات السياحة شهريا، يتراوح بين ٤٠٠ إلى ٧٠٠ مليون دولار، مشيرة إلى أن إجمالي إيرادات السياحة في عام ٢٠١٥ بلغ ٦ مليار و١٤٠ مليون دولار، بنسبة انخفاض ١٥,١% مقارنة بعام ٢٠١٤.

كما صرح طارق عامر، محافظ البنك المركزي، إن إيرادات السياحة انخفضت من تسعة مليارات دولار إلى خمسة مليارات فقط، ولكن في الوقت نفسه ارتفعت تحويلات المصريين من تسعة مليارات دولار إلى ١٩ مليار دولار.

### ٣- عائدات قناة السويس، وقناة السويس الجديدة.

تسرت الحكومة للغاية في مشروع قناة السويس الجديدة دون دراسة حقيقية لجدوته الاقتصادية في ظل اقتصاد متأزم وعلى وشك الانهيار، هذا التسرع الذي أدى إلى مضاعفة التكلفة الأصلية للمشروع وسحب العملة الصعبة من البنوك لتغطية تكاليف المشروع، وتزامن هذا مع انخفاض عائدات قناة السويس بسبب الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي، الأمر الذي جعل تفرعة قناة السويس الجديدة عبئا على الدولة وليس داعماً لها.

تكلفت قناة السويس الجديدة ما يقرب من ٣ مليارات و٢٠٠ مليون دولار حسب ما صرح به الفريق "مهذب ميمش"، وكان من المتوقع أن تبلغ إيرادات القناة ١٠ مليارات جنيه سنويا، حيث تقدر الإيرادات الإضافية المتوقعة من وراء تنفيذ مشروع توسيع قناة السويس بنحو ٤,٧ مليار دولار سنويا، تضاف على نحو ٥ مليارات دولار، هي الإيرادات المقدرة للقناة عن عام ٢٠١٤، مع توقع زيادة تلك الإيرادات بحلول عام ٢٠٢٣ وباكتمال المشاريع المرتبطة بالمشروع.

بعد أن تم سحب هذا الرصيد الدولارى من السوق المصري لحساب إنشاء القناة الجديدة مع توقعات بتحسن الوضع الاقتصادي العالمي وزيادة أرباح القناة بعد تقليل فترة انتظار السفن بما سيعمل على زيادة عدد السفن التي تقوم بالمرور في القناة. قدرت الحكومة المصرية انخفاض عدد السفن العابرة من الممر الملاحي للقناة إلى ١٦,٩٦١ ألف سفينة خلال العام المالي الحالي، مقارنة بنحو ١٧,٩ ألف سفينة العام الماضي، بانخفاض ٩٣٩ سفينة.

حيث تسبب استمرار تراجع أسعار البترول، وتباطؤ الاقتصاد العالمي، وانخفاض حركة التجارة الدولية في انخفاض عدد السفن في الممر الملاحي للقناة وهو ما أدى إلى انخفاض الإيرادات وليس زيادتها كما توقعت الحكومة وبالتالي ازدياد أزمة ارتفاع الدولار وانخفاض احتياطي النقد الأجنبي.

## ٤ - تراجع تحويلات المصريين بالخارج

تعد تحويلات المصريين بالخارج من أهم مصادر النقد الأجنبي بعد قطاع السياحة وقناة السويس والاستثمارات الأجنبية، ويؤثر تراجع تلك التحويلات على وضع احتياطي النقد الأجنبي بالضرورة .

بحسب أحد البيانات الصادرة عن البنك المركزي المصري، تراجعت تحويلات العاملين في الخارج بواقع ٤٠٠ مليون دولار خلال الربع الأول من العام المالي ٢٠١٥ / ٢٠١٦ فقط، لتسجل ٤,٣ مليارات دولار، مقابل ٤,٧ مليارات دولار في نفس الفترة من العام الماضي.

بينما اعتبر بعض الخبراء الاقتصاديين بيانات البنك المركزي غير دقيقة حيث صرح المهندس محمد ريان نائب رئيس الاتحاد العام للمصريين بالخارج، عن تراجع تحويلات المصريين بالخارج بما يعادل ٤ مليارات دولار، والتي وصلت عام ٢٠١٤ إلى ٢٢ مليار دولار، وتراجعت خلال عام إلى ١٨ مليار دولار.

في حين صرح الدكتور صلاح جودة، الخبير الاقتصادي، إن هذه الأرقام التي خرجت من جهاز التعبئة العامة والإحصاء غير دقيقة، موضحاً أن هذه الأرقام لو كانت قد دخلت في الجهاز المصرفي لما حدث تراجع في احتياطي النقد الأجنبي. وأضاف أن ما دخل بالجهاز المصرفي من تلك التحويلات لا يتجاوز نصف مليار دولار، والباقي تم من خلال شركات الصرافة.

وارجع الخبراء انخفاض تحويلات المصريين بالخارج الى السياسة النقدية والمالية التي تنتهجها الدولة، وهو ما أثر على الاحتياطي الأجنبي وسعر صرف الجنيه، وأيضاً عدم وجود بنوك مصرية في الأماكن التي تشهد تواجداً مكثفاً للمصريين بالخارج سبب آخر للأزمة، على عكس جميع دول العالم، التي أنشأت بنوكاً بمصر لخدمة مواطنيها، كما ان العمال بالخارج بدأوا في الامتناع عن تحويلات مدخراتهم الدولارية لمصر بعد وضع حد أقصى للسحب بـ ١٠ آلاف دولار، مما أصبح معه صعوبة ادخار المصريين أموالهم بالداخل وعند احتياجهم لها لا تسمح الدولة بخروجها، ونفس الوضع بالنسبة للمستثمر القادم من الخارج بأموال يرغب في استثمارها بمصر، وعند حاجته لشراء خامات أو معدات من الخارج تمنعه الدولة.

وهناك دولا قامت برصد ما يعادل ٢٠ مليار جنيه لشراء الدولار من المصريين بالخارج بسعر أعلى مما هو عليه في مصر حتى لا يتم تحويل هذه الأموال إلى مصر.

بالإضافة إلى أن حصيلة التحويلات تتأثر سلباً أيضاً بالارتفاع المتصاعد في تكلفة المعيشة بدول الخليج بعد قيام أغلبها برفع أسعار بعض الخدمات وتحديدًا الوقود للسيطرة على عجز الموازنة، وفي حالة تطبيق الخليج توصيات صندوق النقد الدولي بتخفيض أو ترشيد العمالة في الجهاز الحكومي، سيؤدي ذلك إلى الاستغناء عن نسبة من العاملين الأجانب، ومن بينهم المصريون، ما سيؤثر بالضرورة على حجم التحويلات ويزيد تراجعها، تماماً كما تأثرت العمالة المصرية في ليبيا بتفاقم الحرب وتزايد الخلافات السياسية بين الحكومة المصرية وحكومة طرابلس.

ومن ضمن العوامل الداخلية في مصر التي ستؤدي إلى انخفاض تحويلات المصريين في الخارج، تلك الممارسات القمعية تجاه المعارضين، ولاسيما الإسلاميين، فعدد كبير منهم أصبح يحتفظ بمدخراته خارج مصر، خوفاً من استيلاء الحكومة عليها في ظل قرارات التحفظ ومصادرة أموال المعارضين، بالإضافة إلى عدم تمكينهم من ممارسة نشاط اقتصادي بشكل آمن داخل البلاد.

## ٥- تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

كشف تقارير البنك المركزي عن تراجع الإستثمارات الأجنبية المباشرة للولايات المتحدة الأمريكية، في مصر لتسجل ٣٧٧ مليون دولار في الربع الرابع من السنة المالية الماضية ٢٠١٤ - ٢٠١٥، من مستوى ٥٠٨ ملايين دولار في نهاية الربع الثالث من نفس السنة المالية المنتهى في مارس ٢٠١٥، بتراجع قدره ١٣١ مليون دولار، فيما تراجعت الإستثمارات الأجنبية المباشرة لقطر في مصر لتسجل ٩,٣ مليون دولار في الربع الرابع من السنة المالية الماضية ٢٠١٤ - ٢٠١٥، من مستوى ٣٥,٤ مليون دولار في نهاية الربع الثالث من نفس السنة المالية المنتهى في مارس ٢٠١٥، بتراجع قدره ٢٦,١ مليون دولار، وأن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لتركيا في مصر، تراجعت لتسجل ١٢,٣ مليون دولار في الربع الرابع من السنة المالية الماضية ٢٠١٤ - ٢٠١٥، من مستوى ١٣,١ مليون دولار في نهاية الربع الثالث من نفس السنة المالية، بتراجع قدره ٨٠٠ ألف دولار، وبذلك تسجل الاستثمارات الأجنبية المباشرة لكل من قطر وتركيا تراجعاً لمستوى ٢١,٦ مليون دولار، في نهاية يونيو الماضي من ٤٨,٥ مليون دولار بنهاية مارس ٢٠١٥.

وترجع أسباب تراجع الاستثمارات الأجنبية لكل من قطر وتركيا إلى الأزمة السياسية مع الدولتين بعد ٣٠ يونيو وسقوط نظام الإخوان المسلمين، بينما يعود تراجع الاستثمارات الأجنبية بشكل عام إلى الأحوال الغير مستقرة في مصر أمنياً واقتصادياً ووجود قيود عدة على الاستثمارات وأيضاً لوجود سوق موازي للعملة الدولارية وعدم وجود سعر صرف ثابت كما زاد من تراجع الاستثمارات نقص العملة الأجنبية في السوق المصري مما أدى إلى تعطيل مصالح الشركات الاستثمارية وتصفيتها لأعمالها.

## مقترحات الخروج من الأزمة

أزمة الدولار في مصر ليست وليدة عام أو شهر بل هي تراكم لسياسات اقتصادية متخبطة وإهدار للمال العام وعدم تقدير جيد للتعامل مع الازمات التي تمر بها مصر منذ ٢٠١١ وإلى الآن، وبالتالي كل الحلول التي يقدمها البنك المركزي للسيطرة على الأزمة هي مسكنات وقتية وليست علاج ، حيث تظهر تحديات أزمة الدولار في ارتفاع العجز في الموازنة العامة للدولة، وعجز ميزان المدفوعات، بسبب انخفاض حجم الصادرات وزيادة الواردات، وما يترتب على هذا من آثار، يأتي في مقدمتها عدم توافر النقد الأجنبي المستثمرين المصريين، وبالتالي يجب على الدولة وضع سياسة اقتصادية بعيدة المدى تدعم الصناعة المحلية وتجعلها على مستوى المنافسة بما يدعم الصادرات المصرية ويحقق مستوى من الاكتفاء الذاتي يقلل من حجم الاستيراد، فلأول مرة تتعدى الفجوة بين الاستيراد والتصدير ٥٠ مليار دولار لصالح الاستيراد ويحدث خلل كبير بالميزان التجاري.

السياسة التي تتبعها الدولة من تقليل حجم الاستيراد ووضع قيود هي سياسة غير حكيمة بالمرة حيث ستنعكس على أسعار أغلب السلع التي يستهلكها المصريين من محدودي الدخل فبعكس الادعاءات بأن أغلب الواردات هي عبارة عن سلع رفاهية تبلغ نسبة الواردات الاستهلاكية أكثر من ٧٠% من فاتورة الاستيراد. لذلك ان لم تقابل سياسات ضبط الاستيراد بدعم الانتاج المحلي للسلع الأساسية والاستهلاكية فلن يؤدي الأمر إلا لمزيد من تفاقم الأزمة.

وبلا شك يجب على الدولة تبني سياسات لدعم القطاع السياحي وإنعاشه مرة أخرى والعمل على زيادة تدفق تحويلات المصريين بالخارج واستثماراتهم في مصر وأيضا تبني سياسات واضحة وطويلة المدى لدعم الاستثمار، حيث لم تنتبه الحكومة إلى اغلاق ١٧٠٠ مصنع خلال الثلاث سنوات الأخيرة وهو ما أثر بدوره على وضع الانتاج المحلي والميزان التجاري.

ولن تستطيع الدولة تبني سياسة اقتصادية حكيمة للخروج من الأزمة دون ضبط للأوضاع الساسية للبلاد، فقد تأثرت الاستثمارات بحالات التخبط والانفلات الأمني، كما تأثرت السياحة بحادث سقوط الطائرة الروسية ومما لا شك فيه ان الاستثمارات والمعاملات التجارية الأوروبية ستتأثر بحادث مقتل الطالب جوليو ريجيني، كما أن الخليج لن يعاود الكرة بتقديم المساعدات المالية إلى مصر في ظل أزمة انخفاض سعر النفط، وخاصة أن أموال الخليج التي تم منحها إلى مصر غير معلوم إلى الآن كيف تصرف بها الدولة و أين ذهبت .

## مراجع

١. الصادرات المصرية على المنحدر، أحمد فؤاد، ٣٠ يونيو ٢٠١٥، نبض مصر.

<http://goo.gl/m7tIID>

٢. إسناد الآثار والسياحة لشركات عالمية ينهي أزمة الدولار، كريم فؤاد الأربعاء، ٢٤ فبراير ٢٠١٦، بوابة القاهرة.

<http://goo.gl/cLXxVH>

٣. الإحصاء: ٤٦% انخفاضا في أعداد السائحين الوافدين خلال يناير، ناصر يوسف، ٣ مارس ٢٠١٦، دوت مصر.

<http://goo.gl/102g9o>

٤. " مميثش: تكلفة قناة السويس الجديدة ٣,٢ مليار دولار.. والأنفاق ٤ مليارات" ، السبت، ١٥ أغسطس ٢٠١٥ ، اليوم السابع.

<http://goo.gl/nST2oq>

٥. اقتصاديون يكشفون سر تراجع تحويلات المصريين بالخارج ، ٣١ أكتوبر ٢٠١٥، اسلام رضا، المصريون.

<http://goo.gl/S2dQPu>

٦. تراجع تحويلات المصريين بالخارج ٤ مليارات دولار، الخميس ٨ فبراير ٢٠١٦ ، منة هيبه، البوابة.

<http://goo.gl/29XZf2>



# أزمة الدولار وانخفاض قيمة الجنيه المصري

تعيش مصر حاليا أزمة اقتصادية عنيفة نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام نظيره الدولار بشكل غير مسبوق، مما أدى إلى انهيار أسواق بالكامل وتدهور الأحوال الاقتصادية للبلاد، على الرغم من استمرار الوعود بتحسين الأحوال وتحقيق التنمية، لذا يصدر مركز هردو لدعم التعبير الرقمي تقريرا بعنوان " أزمة الدولار وانخفاض قيمة الجنيه المصري" يناقش فيه الأزمة وأسبابها ونتائجها والحلول المقترحة لتخطيها.

يبدأ التقرير بالأسباب التي أدت إلى نقص العملة الصعبة في السوق المصري وبالتالي انخفاض قيمة الجنيه، وهي أولا تراجع الصادرات المصرية بنسبة ٢٠ في العام ٢٠١٥، الأمر الذي لا يعود فقط للتقلبات السياسية والأمنية التي تمر بها البلاد، إنما يعتبر كلا من تدهور الترويج للمنتج المصري وعدم قدرته على المنافسة، وتدهور خطوط النقل المختلفة بين مصر والعالم، علاوة على أزمة الغاز الطبيعي المستخدم في الإنتاج، جميعها أسباب منطقية لتراجع الصادرات المصرية.

والسبب الثاني لنقص الدولار هو تدهور القطاع السياحي الذي يعد من أهم مصادر النقد الأجنبي، حيث تقدر خسائر ذلك القطاع من ٨٠٠ مليون جنيه إلى مليار جنيه في الشهر الواحد.

ويشير التقرير أيضا إلى أن أحد أسباب نقص العملة الصعبة هو قناة السويس الجديدة التي تمثل عبئا على الاقتصاد المصري بدلا من كونها حلا للأزمات وذلك بسبب الركود الذي أصاب الاقتصاد العالمي مع استمرار تراجع أسعار البترول وانخفاض حركة التجارة العالمية مما تسبب في انخفاض إيرادات القناة التي تم إنفاق المليارات في حفرها.